

## إجتماع بلديات عكار دعا لتسهيل إعطاء أذونات البناء

عكار – رضوان يعقوب:

عقد لقاء موسع في دار بلدية حلبا - مبنى عصام فارس البلدي - بدعوة من رؤساء بلديات منطقة عكار بحضور النائبين معين المرعبي ونضال طعمة ورؤساء اتحادات بلدية ورؤساء بلديات ومخاتير من مختلف القرى والبلدات العكارية جرى فيه البحث بكل الأمور المتعلقة برخص البناء. وإثر الإجتماع على رئيس اتحاد بلديات جرد القيطع عبدالاله زكريا بيانا عن المجتمعين جاء فيه:

لما كانت الحكومة السابقة، وبالأخص وزارة الداخلية قد أناطت أمر إعطاء أذونات وتراخيص البناء السكني بالسلطات المحلية المنتخبة في القرى والبلدات اللبنانية، أي البلديات، لكي تقوم بدورها في تنظيم عملية إعطاء هذه التراخيص بالنسبة للمساحات التي لا تتعدى ١٢٠ م<sup>2</sup> وضمن شروط هندسية وفنية محددة، وبعد أن قامت الوزارة المذكورة بوقف العمل بهذا القرار من دون معالجة الأسباب التي أدت بها إلى اتخاذ هذا التدبير، وبعد تفاقم المشاكل والصعوبات التي يواجهها الأهالي في عكار عند القيام بطلب الإستحصال على تراخيص البناء، وذلك بسبب تكوّن الحكومة عن عدم تنفيذ مسح وكيل وتحديد عقاري للأراضي في أغلب المناطق العكارية، وبسبب حالات الشبوع السائدة وتعدد المالكين في العقار الواحد في معظم العقارات في منطقة عكار، ونظرا لوجود أخطاء فادحة في قيود الصحائف العقارية العائدة للعقارات في تلك المنطقة مما يعيق أمر إجراء أي معاملة رسمية تتعلق بهذه العقارات، ونظرا لكون مساحات شاسعة في عكار وهي عبارة عن عقارات من دون قيود وهي غير ممسوحة أصلا وبالتالي يمكن الإرتكاز عليها لتقديم تراخيص البناء بشكل رسمي، إضافة الى الكلفة العالية نسبيا لتراخيص البناء والرسوم المفروضة، ونظرا لعدم توفر البنى التحتية من طرقات وكهرباء وماء وصرف صحي في الغالبية الساحقة من المناطق العكارية.

كما شدد في البيان على أنه أمام هذا الواقع، وتخلف الحكومات اللبنانية عن القيام بواجباتها تجاه هذه المنطقة المحرومة، ونظرا للتطور السكاني وبالتالي الحاجة الملحة لإهالي عكار لإنشاء وحدات سكنية في عقاراتهم المملوكة أو الموروثة، وعلى الرغم من تقديم اقتراح قانون الى مجلس النواب منذ حوالي السنتين وبدلاً من أن تقوم هذه الحكومة بواجبها لإيجاد الآليات والبدائل والحلول لهذه المشاكل، فقد قامت بمواجهتنا بالمواقف السلبية والنأي عن النفس لإعتبارها أن عكار وأهلها هم خارج الخارطة اللبنانية ولا تعنيها مطالبهم ولم تبادر يوماً لتقصي همومهم ومعالجتها وخاصة موضوع مشاكل تأمين السكن المتفاقمة.